من المقاعد (من ٣٩ ـ ٤٣). واذا أضفنا الى ذلك المقعدين اللذين حصلت عليهما حركة شلومتسيون، بزعامة اريئيل شارون، فعندها يصبح الفارق بين المعسكرين مقعدين فقط (٤٧ : ٤٥). وهكذا، فالاستخلاص الاساسي لهذا التحليل لميزان القوى البرلماني بين حزب العمل والليكود، هو ان هذا الميزان، بعد عقد واحد من عمر الاحتلال، دخل مرحلة التوازن وشبه التعادل بين الحزبين الكبيرين. وهذا الاستخلاص، أثبتت صحته الانتخابات اللاحقة للكنيست العاشر والحادي عشر (١٩٨١ و١٩٨٤). وهكذا، فالذي أوصل الليكود الى الحكم، في العام ١٩٧٧، كان، في المقام الاول، انحياز احزاب وكتل بكاملها الى نهجه (المفدال واغودات يسرائيل، بعضها كتعبير عن مسار الانزلاق نحو مواقف اليمين، وبعضها الآخر بسبب تجاوب الليكود مع مطالبها الدينية)؛ ثم، في المقام الثاني، تحقيقه لحالة التعادل في ميزان القوى مع المعراخ وحزب العمل.

حالة التعادل هذه في ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين، مع ميل طفيف لصالح الليكود، على صعيد ميزان القوى بين معسكريهما، مكّنت بيغن من الوصول الى الحكم في العام ١٩٧٧، والاحتفاظ به في العام ١٩٨١، والمشاركة فيه على اساس المناصفة والتناوب على رئاسة الحكومة في العام ١٩٨٤. لكن البعد الاهم لحالة التعادل في ميزان القوى قائم على الصعيد السياسي، المتعلق بقضايا النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والتعامل الاسرائيلي مع المبادرات والجهود الاقليمية والدولية التي بذلت، أو قد تبذل مستقبلاً، لتسوية هذا النزاع وقضيته المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير. فعلى هذا الصعيد، ان التعادل في ميزان القوى البرلماني هو قيد بالنسبة الى المعراخ، حتى لو تمكن من تشكيل حكومة ضيقة القاعدة برئاسته؛ اذ سوف يبقى غير قادر على تمرير برنامجه السياسي، او أية تسوية أخرى، مهما كان مضمونها، من خلال تحقيق أكبر قدر من الاجماع القومي الصهيوني حولها. فمعارضة الليكود والقوى الدينية والالترا ـ يمينية، التي تتماثل بهذا القدر أو ذاك، مع نهجه السياسي، كفيلة بلجم تحرك حكومة برئاسة المعراخ، الاّ اذا ارتأت تمرير سياستها بدعم القوى غير الصهيونية في الكنيست الاسرائيلي، أو باتخاذ تلك القوى موقف المعارضة السلبية، أي الاكتفاء بالامتناع عن التصويت. ومثل هذا الاحتمال غير وارد الى حد كبير، لاكثر من سبب. فالتأييد من جانب القوى السياسية غير الصهيونية (حداش والقائمة التقدمية) لمشروع حل، وفقاً لبرنامج المعراخ، لا يتضمن احداث تغيير جوهري في مواقف المعراخ وسياسته من القضية الفلسطينية، غير وارد بتاتاً من جانب هذه القوى، تماماً كما ان التغيير في مواقف المعراخ، في ظل المعطيات الحالية، غير وارد، أيضاً. علاوة على ذلك، هناك معارضة داخل صفوف المعراخ للاعتماد على تأييد هذه القوى غير الصهيونية، من أجل تمرير موقف سياسي يعارضه اليمين القومي، وكذلك هناك معارضة، الى حد ما، لتشكيل حكومة معراخية تستند الى التأييد السلبي من جانب هذه القوى.

من ناحية أخرى، لا، ولن، تشكل حالة التعادل في ميزان القوى قيداً على حركة الليكود، ولا على سياسته في الحكم، حتى لو اضطر، مستقبلاً، الى تشكيل حكومة تتمتع بأكثرية مطلقة ضئيلة. فالمعراخ ـ كما قال أحد قادته يوماً ما ـ لا يستطيع، من حيث المبدأ، اتخاذ موقف المعارضة والرفض لأي مشروع سلام، أو تسوية، يتمكن الليكود من التوصل الى اتفاق بشأنهما مع اطراف النزاع، حتى لو كانت، في جوهرها، متناقضة مع منطلقاته الايديولوجية ومفاهيمه السياسية والامنية. وملخّص توصيف هذا الزعيم المعراخي للوضع هو ما يلي: اذا كان المعراخ في الحكم، فـ «النعم» الوحيدة المتوقعة من جانب اليمين القومي، هي «النعم» في حالة الحرب، أو من اجل دفع الامور باتجاهها. أما اذا كان في المعارضة، فانه مضطر، دائماً، الى قول «نعم» لأية تسوية ينجزها الليكود، بحكم